حوالات فورية لسكان غزة

رام الله ـ **العربي الجديد**

أعلنت سلطة النقد الفلسطينية، عن إطلاق نظام للمدفوعات والحوالات الفورية بين البنوك وشركات خدمات الدفع (أي براق) لمساعدة المواطنين في قطاع غزة على تنفيذ معاملاتهم المالية بوسائل إلكترونية، في ضوء خروج معظم فروع البنوك والصرافات الآلية في القطاع عن الخدمة، والنقص الحاد في السيولة النقدية بسبب العدوان الإسرائيلي على القطاع المستمر منذ أكتوبر/ تشرين الأول الماضي.

وأشارت سلطة النقد في بيان، أمس الأربعاء، إلى أن تنفيذ الحوالات الفورية سيكون مجانياً على طرفي العلاقة بحيث لن يتحمل المُرسل والمستفيد أية تكلفة. كما قررت تبكير موعد إطلاق التحول الرقمي في قطاع غزة، في الوقت الذي يتعذر إجراء العمليات البنكية التقليدية خصوصاً (السحب والإيداع) في كل أنحاء القطاع، ولتسهيل إجراءات صرف الرواتب لموظفي المنظمات الدولية وموظفي القطاعين العام والخاص، والحاجة المُلحة التي فرضتها ظروف الحرب لتوفير بدائل للتعامل بالعملة النقدية. وتعرضت معظم فروع البنوك في غزة للقصف ولتدمير جزئي أو كلي، ووفقا لسلطة النقد، فإن النظام الجديد يقوم بتسوية وتنفيذ المدفوعات والحوالات المالية الداخلية بين البنوك وشركات خدمات الدفع الخاضعة لإشراف سلطة النقد بشكل فوري على مدار الساعة، وبعملة الشيكل في هذه المرحلة، بحيث تُرصَّد المبالغ في حساب المستفيد بشكل لحظي وفوري، الأمر الذي سيمكن الموظفين والمتعاملين من تنفيذ معاملاتهم المالية إلكترونياً وسيخفف من الأزمة الحادة الناتجة من نقص السيولة في قطاع غزة.

ودعت سلطة النقد المواطنين في قطاع غزة، إلى تثبيت تطبيقات البنوك الإلكترونية التي يتعاملون معها، والمحافظ الإلكترونية لشركات خدمات الدفع على هواتفهم الذكية، ومراجعة الخدمات الإلكترونية الجديدة التي سيتم من خلالها تنفيذ معاملات الدفع والتحويل باستخدام هذا النظام، كما طلبت من المصارف والشركات تعزيز مراكز الاستعلامات الهاتفية لمساعدة المواطنين على الجاهزية للاستفادة من النظام الجديد، منوهة إلى قيامها بالتنسيق مع الشركات المزوّدة للإنترنت لتوفير خدماتها في مراكز البيع وتجمعات المواطنين والنازحين، لمساعدتهم على استخدام التقنيات الجديدة في تنفيذ معاملاتهم وتلبية احتياجاتهم. وأشارت سلطة النقد إلى أنها تعمل أيضا إلى جانب إطلاق نظام الدفع الفوري، على تعزيز استخدام وسائل الدفع الإلكترونية لتعويض نقص السيولة النقدية، ومن بينها تسهيل إجراءات التحويل بين الحسابات البنكية والمحافظ الإلكترونية لدى شركات خدمات الدفع وبالعكس وتشجيعها على توسيع شبكة التجار والوكلاء لتمكينهم من استخدام الوسائل الإلكترونية للدفع.

ودمر الجيش الإسرائيلي الغالبية العظمى من البنوك وأجهزة الصراف الآلي في جميع أنحاء قطاع غزة، وفق بيان سابق لسلطة النقد الفلسطينية في رام الله. وبات الفلسطينيون يعيشون أزمة سيولة مالية خانقة وسط منع الاحتلال إدخال الأموال إلى القطاع.

زيادة الضغط على شركة هواوي (Getty)

أميركا تحجب الرقائق عن «هواوي»

كشفت صحيفة فايننشال تايمز البريطانية، عن إلغاء إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن تراخيص تصدير تسمح لشركتي «إنتل» و«كوالكوم» الأميركيتين بتزويد شركة «هواوي» الصينية بالرقائق الإلكترونية (أشباه الموصلات)، في إطار زيادة الضغط على شركة الاتصالات الصينية. ونقلت الصحيفة، عن مصادر مطلعة، أن الخطوة التي اتخذتها وزارة التجارة الأميركية من شأنها التأثير على توريد الرقائق الخاصة بأجهزة الحواسيب المحمولة والجوالات التي تصنعها «هواوي». وتفرض واشنطن بالفعل قيوداً صارمة على بيع التكنولوجيا الأميركية لشركة «هواوي»، لكن المشرّعين الجمهوريين حثوا إدارة بايدن على اتخاذ إجراءات أكثر صرامة ضد المجموعة الصينية، في ظل ما يروج له مسؤولو الأمن القومي في الولايات المتحدة على أنها تساعد بكين على الانخراط في التجسس الإلكتروني حول العالم، وهي التهمة التي تنفيها «هواوي».

أسماء في الأخبار

أرباح تويوتا ترتفع 78%

أعلنت تويوتا موتور اليابانية، أمس الأربعاء، ارتفاع أرباحها التشغيلية في الربع الأخير بنسبة 78% إلى 1,11 تريليون ين (7,2 مليارات دولار) مدعومة بضعف الين الياباني وقوة المبيعات. وجاء الارتفاع مقارنة بأرباح 626,9 مليار ين في نفس الفترة من العام الماضي، ومتوسط تقديرات تسعة محللين جمعتها مجموعة بورصات لندن بلغت 747,3 مليار ين، وفق وكالة رويترز.

أول خفض للفائدة في السويد منذ 8 سنوات

خفّض البنك المركزي السويدي، أمس، سعر الفائدة الرئيسي للمرة الاولى منذ ثماني سنوات، مشيراً إلى ان السبب في ذلك يعود إلى انخفاض التضخم. وقلص البنك سعر الفائدة الرئيسي ربع نقطة مئوية إلى 3,75% بعد سنوات من التضخم الذي انخفض بشكل ملحوظ في الأشهر الأخيرة. وقال «المركزي السويدي» إن «التضخم يقترب من الهدف البالغ 2%، فيما النشاط الاقتصادي ضعيف». وكان خفض سعر الفائدة الرئيسي متوقعاً على نطاق واسع، فقد تباطأ التضخم بشكل ملحوظ في مارس/آذار إلى 4,1% على اساس سنوي، بعد ذروة بلغت 12,3% في ديسمبر/كانون الاول 2022. وكان سعر الفائدة الرئيسي السويدي يبلغ 4% منذ سبتمبر/ايلول 2023، وهو أعلى مستوى له منذ عام 2008. ويعود آخر خفض لاسعار الفائدة إلى فبراير/شباط 2016.

الدين العالمي يصعد إلى 315 تريليون دولار

كشف تقرير معهد التمويل الدولي، امس، ان إجمالي الدين العالمي سجل مستوى قياسياً جديداً خلال الربع الأول من العام الجاري 2024، بلغ 315 تريليون دولار. وذكر المعهد في تقريره، أن الدين العالمي زاد بمقدار 1,3 تريليون دولار. ويأتي ارتفاع مجمل الدين العالمي في وقت تبقى أسعار الفائدة على العملات الرئيسية بصدارة الدولار، مرتفعة عند قمة 23 عاماً، وبنسبة 5,5%. وحذر المعهد من ان جهود ما بعد وباء كورونا لخفض الديون، قد وصلت إلى نهايتها مع تخفيض الحكومات الضرائب، وزيادة الإنفاق وسط عدد قياسي من استحقاقات الانتخاب هذا العام.

القطاع الخاص في مصر ينكمش للشهر 41 على التوالي

للدن ـ **العربي الجديد**

واصل القطاع الخاص غير النفطي في مصر انكماشه للشهر الـ 41 على التوالي في إبريل/ نيسان الماضي، على الرغم من البيانات الحكومية حول تراجع الضغوط التضخمية التي نالت من مختلف الأنشطة التجارية والاقتصادية، وتدفق مليارات الدولارات عبر صفقات لبيع أصول تابعة للدولة أبرزها رأس الحكمة وتمويلات من صندوق النقد والبنك الدوليين ومؤسسات أوروبية ودول مثل بريطانيا واليابان.

وأظهر مؤشر مؤسسة «ستاندرد أند بورز غلوبال» لمديري المشتريات، انكماش المؤشر إلى 47,4 نقطة الشهر الماضي من 47,6 نقطة في مارس/آذار، ليظل أدنى من مستوى 50 نقطة التي تفصل بين النمو والانكماش. وقالت المؤسسة، الأربعاء، إن «أنشطة الأعمال في القطاع الخاص غير النفطي تراجعت بشكل ملحوظ مرة أخرى مع انعكاس ظروف السوق الصعبة على الشركات، كما أدى الانخفاض إلى هبوط جديد في التوظيف». وانخفض المؤشر الفرعي للتوظيف إلى 49,7 نقطة في إبريل/نيسان من 50,8 نقطة في الشهر السابق له. وتضررت الشركات من تراجع القدرات الشرائية لمعظم المصريين في ظل تدهور قيمة الجنيه وموجات الغلاء المتلاحقة التي استنزفت ميزانيات غالبية الأسر. وفي مارس/آذار الماضي، خفضت مصر سعر صرف الجنيه لأول مرة منذ أكثر من 14 شهراً مقابل الدولار الأميركي، عقب رفع أسعار الفائدة بنحو 600 نقطة أساس دفعة واحدة (6%)، ما أدى إلى ارتفاع سعر الدولار مقابل الجنيه بنسبة 60% ليلامس 50 جنيهاً قبل أن تتقلص هذه النسبة قليلاً خلال الفترة الحالية ويصل سعر العملة الأميركية إلى نحو 47,6 جنيهاً خلال تعاملات، أمس. وجاء الخفض الجديد للجنيه في إطار اتفاق مع صندوق النقد الدولي للحصول على تمويلات إضافية. ووقعت الحكومة اتفاقاً مع إدارة الصندوق في السادس من مارس/آذار، يقضي برفع قيمة قرض متفق عليه مسبقاً من 3 إلى 8 مليارات دولار، وتسلمت مصر دفعة أولى بقيمة 820 مليون دولار في إبريل/نيسان، ومن المتوقع أن تتسلم دفعة ثانية بالقيمة نفسها بعد مراجعة لصندوق النقد في يونيو/ حزيران المقبل. كما أعلنت الحكومة المصرية عن اتفاق استثماري بقيمة 35 مليار دولار مع الإمارات في فبراير/ شباط الماضي يتعلق بإقامة مشروعات عقارية وسياحية في منطقة رأس الحكمة على ساحل البحر المتوسط شمال البلاد.

الصهاينة العرب ودفن مشروعات التطبيع

مصطفى عبد السلام

يتوارى الصهاينة العرب والمطبّعون الجدد عن الأنظار هذه الأيام، لا تسمع لهم صوتاً ولو خافتاً، ولا أعرف إن كان يخجل هؤلاء من مواقفهم، في ظل المذابح المروعة التي ترتكبها قوات الاحتلال ضد أهالي غزة، والتي تفوق في وحشيتها مذابح هتلر ضدهم. لكن المؤكد أن هؤلاء المطبعين يتوارون خجلاً في تلك الأيام القاسية على نفوسهم، والتي عرّتهم كلية، فلا أحد يجرؤ ويخرج علينا داعياً إلى مد جسور السلام مجدداً مع القتلة في إسرائيل، أو يدعو إلى إبرام صفقات تجارية واتفاقات استثمارية مع مستثمرين إسرائيليين، أو ضخ مليارات الدولارات من الأموال العربية في شرايين الاقتصاد الإسرائيلي الذي ينزف بشدة هذه الأيام. لا أحد من الصهاينة العرب عاد يتحدث عن مستقبل التعاون الاقتصادي والمالي مع دولة الاحتلال، ولا أحد بمقدوره الترويج لأسواق السياحة الإسرائيلية داخل المنطقة العربية وحتى العالمية، أو تدشين خط طيران بين عاصمة عربية وتل أبيب، أو يدعو لفتح الأسواق العربية أمام المنتجات والسلع الإسرائيلية، أو يتحدث عن استكمال إجراءات تأسيس صندوق استثمار بقيمة 10 مليارات دولار، هدفه الاستثمار في أصول وأنشطة داخل دولة الاحتلال والمستوطنات والجولان المحتل، أو عن توسيع اتفاقية الكويز، ولا تجرؤ حكومة عربية على الحديث علناً عن إبرام صفقات جديدة لاستيراد الغاز من دولة الاحتلال، أو الدخول في تعاون مشترك للبحث والتنقيب عن الغاز والنفط في منطقة شرق البحر المتوسط. ببساطة، مشروعات التطبيع مع الكيان دُفنت، والأسواق العربية أغلقت أبوابها في وجه السلع الإسرائيلية، بل وأُغلقت أمام منتجات الشركات الداعمة للاحتلال. ودفن معها حلم في أن تتحول إسرائيل إلى مركز الأعمال والمال والتجارة في الشرق الأوسط، والسوق الأكثر جذباً للاستثمارات الأجنبية.

لقد أحدثت حرب غزّة تغييراً جذرياً تجاه مشروعات التطبيع، ولجمت جماح تلك المشروعات المجانية، وأجهضت خطط التقارب التجاري والاقتصادي والمالي والسياحي السريع وغير المسبوق بين حكومات عربية وحكومة نتنياهو المتطرفة، بل وشاهدنا التحول داخل الدول التي تقيم علاقات منذ سنوات طويلة مع دولة الاحتلال، كما هو الحال مع مصر والأردن، حيث حملات شعبية واسعة ضد حرب غزة، ومقاطعة واسعة لسلع الدول الداعمة للاحتلال، وتعاطف شديد مع القضية الفلسطينية، بل ظهر التحول أيضاً داخل الدول التي أبرمت اتفاقات سلام في السنوات الأخيرة، أو كادت أن تدخل في شريعة التطبيع وعطلتها حرب غزة الأخيرة، مثل السعودية والمغرب والسودان.

غزة

إسرائيل تدفع نحو المجاعة قتل جماعي وسط الحصار

يواجه مليونا فلسطيني في قطاع غزة «قرار قتل جماعي»، بأحكام سلطات الاحتلال الإسرائيلي حصارها البري للقطاع، حيث تتعمد دفعهم نحو النزوح القسري لمغادرة البلاد إلى الأبد

القاهرة ـ **عادل صبري**

أحكمت قوات الاحتلال الإسرائيلي حصار قطاع غزة، بمنعها دخول الماء والغذاء والدواء والوقود عبر معبري رفح وكرم أبوسالم، لتعمّق من كارثة غذائية وإنسانية مستمرة للشهر الثامن، بعد قطعها شريانا يربط الفلسطينيين مع أنحاء العالم عبر الحدود المصرية. ورغم إعلان جيش الاحتلال، صباح أمس الأربعاء، إعادة فتح معبر كرم أبوسالم الحدودي المستخدم لإيصال المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة، وذلك بعد أربعة أيام على إغلاقه، إلا أن مصادر في منطقة المعابر أكدت لـ«العربي الجديد» أن سلطات الاحتلال سمحت بدخول سيارة محملة بالوقود فقط، لصالح وكالة «أونروا» عبر المعبر، ثم أعادت إغلاقه من جديد.

وعلى جانب معبر رفح مع مصر، أوقفت السلطات المصرية عربات الإسعاف بالقرب من المعبر، مع فتح بابه لإظهار جاهزيتها لاستقبال الأفراد ودخول المساعدات، بينما ظلت طائرات الاستطلاع الإسرائيلي تحوم فوق المعابر، مع إطلاق نيران كثيفة على المناطق القريبة من بوابات المعبر، وفي مناطق وسط وشرق رفح، لدفع 1,4 مليون لاجئ إلى النزوح إلى منطقة «المواصي» جنوب غرب قطاع غزة. وأبعدت السلطات المصرية مئات الشاحنات التي تحمل مواد غذائية إلى مسافة خمسة كيلومترات عن منطقة المعبر، بينما تراصت مئات شاحنات أخرى على طريق العريش ـ رفح، على مسافة 40 كيلومتراً من المعبر.

ومنعت السلطات تدفق شاحنات قادمة من أنحاء المحافظات، إلى مدينة العريش، وإيقاف عشرات الشاحنات بالقرب من الطريق الدائري شرق العاصمة القاهرة، والتي تجمعت منذ الأحد الماضي، مع تنبيه الراغبين في التبرع بالمساعدات، بأن تكون المواد الغذائية جافة، وغير قابلة للتلف خلال فترة وجيزة، بما يعكس توقعات بامتداد فترة الحصار التي تفرضها قوات الاحتلال الإسرائيلي على غزة، وحرمان الشعب الفلسطيني من أية مساعدات جديدة، لحين نزوح الفارين من القتال في شمال ووسط القطاع، من رفح إلى منطقة الموصلي. جاءت التشدد الأمني في تسيير الشاحنات، مع استمرار ضربات ضاربة تمارسها قوات الاحتلال، باستخدام أنواع مختلفة من الأسلحة، المدفعية الثقيلة والقصف بالطائرات المسيرة، وقنابل شديدة الانفجار تصدر أصواتا مفزعة على المعابر مستهدفة فرض حصار بري.

وحذر عبد القادر ياسين، أمين لجنة المقاومة الشعبية الفلسطينية في القاهرة، في تصريحات لـ«العربي الجديد»، من خطورة حرمان مليوني شخص من دخول المياه والأدوية والمواد الغذائية والطبية والوقود، بينما يواجهون كارثة إنسانية ومجاعة شاملة، وسط نقص الإمدادات للشهر الثامن على التوالي. وأكد ياسين أن قطاع غزة، فقير الموارد الزراعية والصناعية، ومكتظ سكانيا، بينما أرضه وقدراته لم تتسع منذ 1948 إلا لنحو 100 ألف نسمة، بما يفاقم أزمة قطع المساعدات، والتي تعني « قرار قتل جماعي»

%70

استهدفت الطائرات الحربية الإسرائيلية خلال فترة الحدوان قرابة 70 % من البنية التحتية والمباني المدنية والاقتصادية والتجارية، فيما جرفت الأسواق، والشركات، والمحال التجارية، والبنوك، الأمر الذي فاقم من حدة الأزمات.

لمن يقيم في القطاع بأكمله. وأضاف أن الأعمال الوحشية التي تمارسها إسرائيل، تستهدف إزاحة الأهالي عما تبقى لهم من أرض في وطنهم، بعد أن احتلوا فلسطين على مراحل، مشيرا إلى أن الدفع بالمواطنين نحو منطقة «المواصي» يستهدف زجهم بالقرب من المعبر البحري الذي تبنيه الولايات المتحدة ليكون المنفذ الوحيد الذي يربط القطاع بالعالم، وبما يساعدها في توجيه ضربات للنازحين المقيمين حالياً في رفح، ودفع الناس للهروب بأرواحهم عبر المنفذ البحري الأميركي.

ألقى ياسين بمسؤولية القتل والتهجير القسري على الإدارة الأميركية التي تساعد قوات الاحتلال، بالدعم العسكري والمالي، لارتكاب جرائمها ضد الإنسانية، وعدم استجابتها للنداءات الإنسانية والدولية، التي تدعو إلى فتح معبر رفح. وقال إن إسرائيل عملت طويلاً على احتلال الأرض، بينما الآن تخطط لتفوز بالأرض بلا سكان، بما يعني أن غزة كلها أصبحت منطقة غير آمنة لأهلها، في ظل استمرار الأوضاع الكارثية والحصار الذي يفرضه الاحتلال بالقوة الغاشمة.

وأشار إلى استحالة إخراج المصابين من غزة للعلاج في مصر والخارج، على مدار الأيام الماضية، مع توقف تام لكافة المستشفيات ومراكز الإغاثة الرئيسية في الداخل، مؤكدا أن ما تبقى للفلسطينيين من أطعمة لن يكفيهم للعيش عدة أيام، بما يزيد من رغبة الناس في النزوح والهرب بأرواحهم من مناطق القتال. وقال إن إسرائيل تتعجل الموت للفلسطينيين اليوم قبل غد، ولذلك تستغل الدعم الأميركي والغربي وضعف المنظمات الدولية والموقف العربي، في تنفيذ مخططها لتجويع الشعب وإرهابه، ودفعه نحو النزوح القسري لبغادر بلاده للأبد.

وأدانت الخارجية المصرية العمليات العسكرية على معبر رفح وقنيفة الإمدادات تماماً عن قطاع غزة، مشيرة إلى رفضها سياسة حافة الهاوية التي تتبعها إسرائيل. بينما تتجاهل حكومة الاحتلال الاحتجاجات المصرية والدولية، مستهدفة تعميق الكارثة الإنسانية في القطاع التي أسفرت عن ارتفاع حاد في أسعار السلع الغذائية والمحروقات، وخروج ما تبقى من مستشفيات ومراكز إسعافات صغيرة عن العمل، في ظل شح الوقود والأدوية، والضربات الجوية المتتالية على الجهة الشرقية والغربية القريبة من معبر رفح، والتي يسمع دويها من داخل الأراضي المصرية.

أطفال نازحون ينتظرون الحصول على الطعام في مخيم للاجئين في دير البلح وسط غزة، 2 فبراير 2024 (Getty)

السودان

تدهور غير مسبوق للجنيه

الخرطوم ـ **عاصم إسماعيل**

انخفض الجنيه السوداني إلى مستويات غير مسبوقة في تاريخه، وسط أوضاع اقتصادية متردية، ما يضاعف معاناة المواطنين الذين يواجهون ارتفاعات حادة في أسعار السلع الأساسية واختفاء العديد منها مع دخول الحرب بين الجيش وقوات الدعم السريع عامها الثاني، ولا تلوح في الأفق نهاية قريبة لها. وصل سعر صرف الدولار في السوق الموازية إلى نحو 1600 جنيه في ختام تعاملات الثلاثاء، بينما كان يجري تداوله بنحو 1400 جنيه قبل شهر، و570 جنيهاً قبل عام، في حين يبلغ سعره في البنوك 1300 جنيه، وتتشط السوق الموازية في ظل اختفاء رقابة الأجهزة المختصة وتوقف عمليات الاستيراد وتراجع دور المصدرين، ما جعل معظم البنوك السودانية تفقد مخزونها من العملة الصعبة وتعمل على صرفها بالعملة المحلية.

وادى التدهور المتواصل في سعر العملة السودانية إلى تراجع شديد في قدرة المستهلكين على الشراء، كما زاد عمليات «الدولرة»، إذ زاد تنافس رجال الأعمال وشرائح واسعة من المواطنين على تحويل مدخراتهم إلى الدولار.

وتوقع اقتصاديون أن تواصل العملة السودانية تدهورها إلى مستويات جديدة تصل من خلالها إلى أكثر من ألفي جنيه مقابل الدولار الواحد، فقد شهدت بعض الولايات بالفعل تراجع قيمة العملة إلى أكثر من 1700 جنيه للدولار. وقال الخبير الاقتصادي توفيق ياسين لـ«العربي الجديد»، إن تدهور سعر الجنيه يرجع إلى ضعف الإنتاج والصادرات، كالزراعة والثروة الحيوانية وقطاع التعدين، بجانب التأثيرات الأمنية التي أثرت سلباً على مختلف الأنشطة والتخريب الذي شهدته البنوك وتعطيل عملياتها وانخفاض مواردها المالية وتراجع مستوى الاحتياطيات الأجنبية فيها، وهو ما زاد تعميق الأزمة المالية في القطاع المصرفي.

ورغم محاولة البنوك السيطرة على سعر الصرف، حيث لجأت إلى تدابير لضبط سعر الجنيه مقابل الدولار، إلا أن تردي الأوضاع الاقتصادية ساهم في زيادة الهوة بين السعرين الرسمي والمتداول في السوق الموازية. وفي موازاة ذلك، عدلت بعض البنوك السودانية رسم التحويلات للتطبيقات البنكية وزادت النسبة بواقع 300%، في خطوة واجهت انتقادات من قطاع كبير من المواطنين في السودان وخارجه، الذين ظلوا يعتمدون بصورة أساسية على تحويلات التطبيقات المصرفية التي أصبحت السبيل الوحيد للمواطنين، بخاصة الموجودين في مناطق غير آمنة ولا توجد فيها بنوك.

وسقط السودان في أتون الفوضى عقب تصاعد التوترات بين الجيش وقوات الدعم السريع وتحولها إلى اشتباكات في الشوارع في العاصمة الخرطوم في منتصف إبريل/ نيسان من العام الماضي 2023. وسرعان ما امتد القتال إلى جميع مدن وبلدات البلاد. وتسببت الحرب المحتدمة في نزوح أكثر من 8,5 ملايين شخص من منازلهم، واضطرار عائلات للنزوح عدة مرات، بينما يكافح الناس للهروب إلى الدول المجاورة التي تعاني من مشاكل اقتصادية وأمنية خاصة بها، في ظل انهيار شبكات إنتاج وتوزيع الغذاء وانعدام الأمن. وأعادت الحرب السودان عشرات السنوات إلى الوراء، وفق محللين. واضرت المعارك بالنشاط الاقتصادي، ليتكمش الاقتصاد بنسبة 12% في 2023، وفق تقديرات البنك الدولي، بينما يؤكد خبراء اقتصاد تحدثوا مع «العربي الجديد»، أن النسبة واقعياً تصل إلى 20% في ظل الأضرار الواسعة التي لحقت بمختلف الأنشطة الاقتصادية. ومن المتوقع أن يكون معدل الانكماش أكثر من مثلي ما حدث خلال الحروب في اليمن وسورية. وتعرضت البنية التحتية لأضرار بالغة، وانهارت خطوط الإمدادات، وأصيب النظام المصرفي الرسمي بالشلل، ما أدى إلى عدم دفع العديد من الرواتب. ووفقا لصندوق النقد الدولي، فإن ما يقرب من نصف السكان بلا عمل. وقفزت الأسعار بشكل حاد في العديد من المناطق، في حين أدى انقطاع التيار الكهربائي، الذي ألقى باللوم على الطرفين المتحاربين بالتسبب به، وتعطل شبكات المحمول إلى إعاقة عمليات الدفع عبر الهاتف المحمول التي يعتمد عليها كثيرون.

مواطنون ينتظرون في طوابير امام فرع بنك الخرطوم في بورتسودان، 30 اغسطس 2023 (فرانس برس)

أخبار العرب

ارتفاع مؤشرات بورصة الكويت

ارتفعت مؤشرات بورصة الكويت في ختام تعاملات، أمس الأربعاء، ليغلق مؤشرها العام على صعود بنسبة 0,47%، بالغا مستوى 7059,16 نقطة، حيث سجلت الجلسة تداول 304,6 ملايين سهم، عبر تنفيذ 18629 صفقة نقدية، بقيمة 59 مليون دينار (نحو 179,9 مليون دولار). كما صعد مؤشر السوق الأول بنسبة 0,58% إلى مستوى 7689,87 نقطة، من خلال تداول 93,5 مليون سهم، عبر تنفيذ 8666 صفقة نقدية، بقيمة 37,7 مليون دينار. ونما مؤشر رئيسي 50 بنسبة 0,22%، ليبلغ مستوى 5812,06 نقطة، في أعقاب تداول 111,4 مليون سهم، عبر إبرام 4777 صفقة نقدية، بقيمة 11,9 مليون دينار (نحو 36,2 مليون دولار).

انخفاض سعر نفط عُمان

بلغ سعر نفط عمان الرسمي، أمس، تسليم يوليو/تموز المقبل 82 دولاراً و89 سنتا للبرميل، بانخفاض بلغ دولاراً و10 سنتات مقارنة بسعر يوم الثلاثاء الماضي، البالغ 84 دولاراً و8 سنتات. تجدر الإشارة إلى أن المعدل الشهري لسعر النفط الخام العماني تسليم مايو/ أيار الجاري بلغ 78 دولاراً و49 سنتاً للبرميل، منخفضاً 3 دولارات و74 سنتاً مقارنة بسعر تسليم إبريل/ نيسان الماضي.

صعود صادرات الأردن

صعدت قيمة صادرات غرفة تجارة عمان من البضائع والسلع إلى دول عربية وأجنبية، خلال الثلث الأول من العام الحالي بنسبة 8,9% مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي. وذكرت وكالة الأنباء الأردنية «بترا» أمس، أن قيمة صادرات الغرفة خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام الحالي بلغت 434 مليون دينار (607,6 ملايين دولار)، مقابل 398 مليون دينار للفترة نفسها من العام الماضي، وفقاً لبيانات الغرفة. في المقابل، انخفض عدد شهادات المنشأ التي أصدرتها الغرفة خلال الفترة المذكورة بنسبة 2,3% على أساس سنوي، إلى 8468 شهادة، مقابل 8671 شهادة خلال الثلث الأول من العام الماضي. وتوزعت الصادرات على المنتجات الأجنبية (إعادة تصدير) بقيمة 220 مليون دينار، تلتها الصناعية نحو 77 مليون دينار، ثم الزراعية بقيمة تقارب 36 مليون دينار.

تقارير عربية

توظيف

المغاربة يخشون تعديلات على «التقاعد»

الرباط ـ **مصطفى قماس**

يخشى عمال المغرب تعديلات مرتقبة على نظام التقاعد وفق خطة حكومية ترمي إلى رفع سن التقاعد من أجل الحد من الضغوط المالية على صناديق إدارة المعاشات، الأمر الذي قد يؤثر على مستحقاتهم وقدراتهم المعيشية. ورغم عدم كشف الحكومة بعدُ عن تفاصيل خطتها لإصلاح نظام التقاعد، إلا أن ذلك لم يحل دون تعبير اتحادات عمالية عن مخاوفها من تضرر القدرات المالية للمتقاعدين، وإعلنت الحكومة نهاية إبريل الماضي أنه جرى الاتفاق مع الاتحادات العمالية وأرباب العمل على إصلاح نظام التقاعد، مشددة على ضرورة السعي إلى التوافق حول هذا الملف من أجل الوصول إلى تصور موحد في أفق سبتمبر المقبل، بغية عرضه على البرلمان. وسبق للمغرب أن شكّل لجنة وطنية لإصلاح التقاعد أوصت بالعمل على ضمان ديمومة المنظومة على المدى الطويل، وإرساء العدالة في الحفاظ على الحقوق المكتسبة وصيانة الاحتياطيات، وتعبيد الطريق للمرور نحو نظام أساسي موحد، والحد من تأثير الإصلاح على موازنة الدولة. وشرعت الحكومة قبل ثمانية أعوام في إصلاح نظام التقاعد في الوظيفة العمومية، بهدف رفع سن التقاعد من 60 إلى 63 عاماً، مع زيادة اشتراكات الدولة والموظفين في الصندوق المغربي للتقاعد من 10% إلى 14%. غير أن مراقبين ومؤسسات مختصة رأوا أن ذلك لم يفض سوى إلى تأجيل الأزمة، داعين إلى إصلاح شمولي،

> صناديق إدارة المعاشات الثلاثة تسجل عجزاً مالياً

وهو ما يدفع محمد الهاكش، العضو السابق في اللجنة الفنية لإصلاح التقاعد، إلى التأكيد في تصريح لـ«العربي الجديد» على ضرورة تفادي التركيز فقط على الجوانب ذات الصلة بتوازن الصناديق. لكن رئيس الحكومة، عزيز أخنوش، أكد لدى تقديمه حصيلة عامين ونصف من ولاية حكومته، أن صناديق التقاعد قد تواجه مشاكل في أفق 2028، إذا لم يعمد إلى إصلاحها. في حين يشدد الهاكش على ضرورة تجنب خلق جيش من المتقاعدين الفقراء، خاصة في ظل الصعوبات المعيشية التي قد تنجم عن التضخم أو خفض قيمة العملة، مؤكدا أن أي إصلاح لا يجب أن يؤثر سلباً على القدرة الشرائية للمتقاعدين.

ويقول الهاكش إن التضخم يفضي إلى تراجع قيمة الأجور والمعاشات، ما يؤدي إلى تراجع القدرة الشرائية، مشددا على أنه يتوجب السعي إلى رفع المعاشات والأجور بما يستوعب مستوى التضخم، عبر تفعيل السلّم المتحرك للأجور. ويضيف أن السواد الأعظم من الموظفين والأجراء يواصلون بعد إحالتهم على التقاعد الوفاء بالتزامات لها علاقة بالقروض التي يكون قد حصلوا عليها مثل تلك التي تهمّ السكن أو دراسة الأبناء، ما يعني أن خفض المعاشات سيزجّهم في حالة من الهشاشة التي لا يستطيعون تحمّلها. غير أن وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، يونس السكوري، شدد في كلمة أمام الغرفة الثانية في البرلمان، الثلاثاء الماضي، على أنه لم يتمّ الخوض في الحوار الاجتماعي الذي سبق عيد العمال الأخير (الأول من مايو) في الجوانب المتصلة بسن التقاعد المستهدف والمعاشات، غير أنه أكد على أنه يتوجب على الدولة والمشغلين تحمّل مسؤولية الإصلاح، وليس الأجراء فقط.

لكن وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، يشير إلى التوجه نحو وضع منظومة للتقاعد في شكل قطبين، قطب للقطاع العام وآخر للقطاع الخاص، وتحديد آليات الانتقال إلى المنظومة الجديدة. ويتجلى أن الحكومة أعدت تشخيصا لوضعية نظام التقاعد وسيناريوهات الإصلاح عبر مكتب للدراسات، غير أن الاتحادات العمالية شددت على ضرورة إشراكها في بلورة التشخيص ووضع تصور الإصلاح. وتؤكد اتحادات عمالية أن مكاتب الدراسات التي تقترح على الحكومة سيناريوهات للإصلاح تراعي الجانب المحاسبي والتوازن المالي، بينما يتوجب على الحكومة الأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاجتماعية عبر استحضار خصوصيات كل الصناديق والمنخرطين فيها وفئات الموظفين. وتشدد على أن الإصلاح يجب أن يراعي الحفاظ على القدرة الشرائية للمتقاعدين، بعيداً عن المقاربات التي تراعي التوازن المالي، الذي يمكن تحقيقه عبر تحسين الحوكمة وتوسيع قاعدة المنخرطين في صناديق التقاعد.

وتوجد في المغرب ثلاثة صناديق أساسية لإدارة المعاشات، هي الصندوق المغربي للتقاعد، الذي يُدير معاشات الموظفين الحكوميين، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، الذي يدير معاشات العاملين في القطاع الخاص، فضلاً عن النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد، ويدير معاشات العاملين في الجهات الحكومية المحلية، وهي جميعاً تُسجل عجزاً في ميزانيتها، وقد أضحت مهددة باستنفاد احتياطياتها. وبحسب تقرير لمرصد العمل الحكومي (مركز أبحاث مستقل)، فإن أكثرها عجزاً هو الصندوق المغربي للتقاعد، بنحو 7,8 مليارات درهم (حوالي 776,1 مليون دولار)، مع أمد استدامة يصل إلى 2028، قبل أن يستنفد الصندوق احتياطياته. أما النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد، فيُسجل عجزاً بنحو 3,3 مليارات درهم، بأمد استدامة يصل إلى 2052، فيما يسجل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي عجزاً بـ375 مليون درهم، بأمد استدامة يصل إلى 2038.

عمال مغاربة يحتجون على ارتفاع تكاليف المعيشة خارج مقر البرلمان في الرباط، 23 أكتوبر 2022 (فرانس برس)

استثمارات عقارية في عُمان

قال خالد بن ناصر المحروقي، مدير عام التطوير العقاري في وزارة الإسكان والتخطيط العمراني، في تصريحات لوكالة الأنباء العمانية، إن قطاع التطوير العقاري يستهدف استقطاب نحو 70% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى عُمان خلال السنوات المقبلة.

وأكد أن من أبرز مشروعات التطوير العقاري في السلطنة مشروع مدينة السلطان هيثم الذي يعد أول مشروع ذكي ومستدام كمدينة متكاملة بمساحة تبلغ 14 مليونا و800 ألف متر مربع، وتضم حوالي 20 ألف وحدة سكنية تتوزع على 19 حياً متكاملاً بمختلف المرافق والخدمات. وأضاف أن هناك العديد من المشروعات كمشروع «الخير داون تاون» الذي تقدّر استثماراته بـ 800 مليون ريال (2,08 مليار دولار)، ومشروع تطوير واجهة الجبل الأخضر كمجمع سياحي متكامل.

سورية

التصدير يحجب اللحوم عن الموائد

إسطنبول ـ **عدنان عبد الرزاق**

تواصل أسعار اللحوم الحمراء ارتفاعاتها في الأسواق السورية بما يفوق القدرات الشرائية للكثير من الأسر، حيث ساهم تراجع المعروض بسبب تصدير حكومة بشار الأسد الأغنام إلى دول الخليج العربي فضلا عن ارتفاع أسعار الأعلاف التي زادت من كلف المربين. تقول المهندسة الزراعية بتول الأحمد لـ«العربي الجديد» إن «استمرار العمل بقرار اللجنة الاقتصادية في مجلس الوزراء بحكومة الأسد تصدير ذكور أغنام العواس والماعز الجبلي طوال العام باستثناء فترة التأثر زاد من قلة العرض، وهو السبب الأبرز لارتفاع أسعار اللحوم والخراف الحية، بنحو 20% خلال الشهر الجاري»، تشير بتول إلى أن تراجع الثروة الحيوانية في سورية بقدر بين 40% إلى 50% منذ عام 2011، لافتة إلى أن عدد الأبقار تراجع من أكثر من مليون رأس إلى نحو 700 ألف رأس والأغنام من نحو 25 مليون إلى نحو 15 مليوناً.

وتتوقع استمرار ارتفاع أسعار اللحوم نظراً لزيادة الطلب في دول الخليج على «أغنام العواس السوري» واقتراب موسم الحج الذي يزيد خلاله الطلب على الأضاحي خلال العيد، معتبرة أن اللحوم السورية صارت فوق قدرة المواطن الشرائية مثل زيت الزيتون الذي يصدر إلى الخليج أيضا، ما رفع سعر الكيلو غرام منه إلى أكثر من 200 ألف ليرة سورية (حوالي 13,5 دولار). من جهته، يقول رئيس جمعية اللحامين في دمشق، محمد يحيى الخن، إن أسعار الأغنام ارتفعت بنسبة تتراوح بين 10% و15% خلال الفترة الأخيرة، ما أدى إلى ارتفاع سعر كيلو لحم الغنم المذبوح». ويضيف الخن خلال تصريحات نقلتها أخيراً صحيفة «الوطن» القريبة من نظام الأسد، أن «سعر كيلو الخروف الحي يباع اليوم بالجملة بنحو 90 ألف ليرة في حال كان وزن الخروف 50 كيلوغراما فما فوق، أما إذا كان وزن الخروف الحي أقل من 50 فيباع الكيلو بالجملة بسعر 110 آلاف ليرة، في حين أن سعر الكيلو للمستهلك بحدود 115 ألف ليرة»، مضيفا أن سعر أصغر خروف حي يصل إلى نحو 5 ملايين ليرة. ويرى الخبير الاقتصادي السوري، محمود حسين أن «اللحوم سقطت للأسف عن قائمة استهلاك السوريين»، لأن سعر كيلو لحم الخروف يوازي، أو يزيد، عن الأجر الشهري للموظف، مشيراً في الوقت نفسه إلى انتشار لحوم مجهولة المصدر «مفرومة» تباع بأسعار أقل وتناسب بعض شرائح السوريين في العاصمة دمشق وتحت مرأى الجهات الحكومية.

وحول نهج حكومة الأسد باستمرار تصدير المنتجات بشقيها الحيواني والنباتي، رغم الحاجة المحلية، يضيف حسين لـ«العربي الجديد» أن حجة تحصيل الدولار من عمليات التصدير غير مقنعة، لأن الحكومة تستورد في المقابل من الخارج أكثر مما تصدر والميزان التجاري الزراعي خاسر رغم وفرة وتنوع الإنتاج السوري. ويشير الخبير الاقتصادي السوري إلى أن جمعية اللحامين في دمشق اقترحت خلال كتاب لحكومة الأسد أخيراً، استيراد لحوم مجمدة من دول صديقة منها البرازيل والهند والسودان، لتكون أسعارها في متناول السوريين، من دون أن تبرر، كيف ستكون أرخص رغم تكاليف ورسوم الاستيراد وأجور النقل، إلا إن كانت لحوماً مشكوكا بسلامتها وصلاحية استهلاكها.

ويقول إن التصدير وتلبية رغبات التجار هو العامل الأهم في ارتفاع أسعار السلع ومنها اللحوم، مقدراً عدد الشحنات التي تصدر للخليج بنحو 50 شحنة مواد زراعية ولحوم يومياً. وفي ظل الغلاء المتواصل، فقدَ متوسط تكاليف معيشة الأسرة المكونة من خمسة أشخاص من 9,2 ملايين ليرة في سبتمبر/ أيلول من العام الماضي إلى 12,5 مليون ليرة بنهاية ديسمبر/كانون الأول، بزيادة تبلغ نسبتها 35,8%، في حين لم يقل الحد الأدنى لتكاليف المعيشة عن 7,534 ملايين ليرة، بحسب ما أورد مؤشر مركز «قاسيون» من دمشق في يناير/كانون الثاني الماضي.

ويشار إلى تراجع قيمة الأجور رغم ارتفاع الحد الأدنى بنسبة 100% من 92,90 ليرة سورية إلى 185,940 ليرة، لأن القيمة الحقيقية للأجر بعد تراجع القيمة الشرائية لليرة انخفضت، إذ كان الأجر قادراً في بداية العام الماضي على تغطية 2,3% من متوسط تكاليف معيشة الأسرة، أما الآن فلم يعد قادراً على تغطية سوى 1,5% فقط، ما يعني أن الأجور قد انخفضت فعلياً ولم ترتفع. ووصف خبراء اقتصاد عام 2023 بالأسوأ على معيشة السوريين، لأن سعر الصرف تراجع من نحو 6 آلاف ليرة مقابل الدولار إلى نحو 14,5 ألف ليرة، إلا أن مواصلة الأسعار ارتفاعها واستمرار الليرة عند مستوياتها المتدهور بنذر بعام صعب آخر. نحو 14,5 ألف ليرة، إلا أن مواصلة الأسعار ارتفاعها واستمرار الليرة عند مستوياتها المتدهور بنذر بعام صعب آخر.

أخبار العالم

انخفاض احتياطي الصين

قالت الهيئة الوطنية للنقد الأجنبي في الصين، إن احتياطيات النقد الأجنبي في البلاد انخفضت بنسبة 1,38% بنهاية إبريل/نيسان الماضي من مارس/ آذار لتصل إلى 3,2 تريليونات دولار. وأرجعت الهيئة الانخفاض إلى التأثير المشترك لتحويل العملات وتغيرات أسعار الأصول. وأشارت إلى أن مؤشر الدولار الأميركي ارتفع وانخفضت أسعار الأصول المالية العالمية في الشهر الماضي، متأثرة بتوقعات السياسة النقدية للاقتصادات الكبرى وبيانات الاقتصاد الكلي الخاصة بها. وأضافت الهيئة، وفق ما نقلته وكالة شينخوا، أمس، أن الاقتصاد الصيني يتمتع بأساس متين ومرونة قوية وإمكانات هائلة، وهو ما يفضي إلى الحفاظ على الحجم المستقر لاحتياطيات النقد الأجنبي لديها.

بنك اليابان يراقب تداعيات هبوط الين

قال كازو أويدا محافظ بنك اليابان المركزي، أمس، إن التضخم ربما أصبح أكثر عرضة لتأثيرات ضعف الين، وسينظر البنك في استجابة السياسة النقدية إذا تغيرت توقعات الأسعار. وذكرت وكالة «كيودو» للأنباء اليابانية أن تصريحات أويدا، التي جاءت بعد يوم واحد من لقائه مع رئيس الوزراء فوميو كيشيدا، تشير إلى زيادة الحذر بشأن الانخفاض الحاد في قيمة الين مقابل الدولار، والذي أثار على ما يبدو جولة جديدة من التدخل في السوق من قبل السلطات اليابانية الأسبوع الماضي. وبعد تصريحاته السابقة، والتي اعتبرتها الأسواق تقلل من تأثير الين الأضعف، وصلت العملة اليابانية إلى أدنى مستوى لها منذ 34 عاماً عند مستوى 160 مقابل الدولار في 29 إبريل/نيسان الماضي.

تحقيق

لا يغيب عن بال المراقبين طموح الغرب بقيادة واشنطن للهيمنة على ثروات المنطقة من خلال دور مركزي لاقتصاد إسرائيل يندرج في صلبه تهجير الفلسطينيين من أرضهم. لكنّ لتداعيات عدوان غزة كلاماً آخر.

أزمة مشروعات التطبيع

العدوان يشل التعاون الاقتصادي بين إسرائيل وشركائها في المنطقة

القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

رغم المساعي التطبيعية الحثيثة المدعومة من الولايات المتحدة وحلفائها على مدى عقود، ظل الإسرائيلي يعاني من عقدة عدم القبول الشعبي وتمنّع عدد من الحكومات عن التعامل معه بصورة مباشرة وغير مباشرة، سراً أو علانية. وقد حقق فعلاً قفزات نوعية على هذا الصعيد، كان أحدثها حفلة التطبيع مع بعض دول الخليج في عهد الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب والتي أدت إلى ازدهار الأعمال الثنائية بعد سلسلة صفقات واتفاقات شملت العديد من القطاعات، وترجمت اقتصادياً وسياسياً وثقافياً واجتماعياً وأمنياً. وكل ذلك في إطار مشروع أوسع لشرق أوسط جديد تكون مركزيته إسرائيل، وهو مشروع قديم جديد ودائم. غير أن الأعمال العدوانية الشنيعة التي يمارسها الاحتلال منذ ما بعد عملية «طوفان الأقصى» في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023، بدا أنها جرفت الإسرائيليين إلى مكان مناقض تماماً لا ينسجم ما يخطط له الغرب على هذا الصعيد. فها هي دول وكيانات إقليمية وعربية ممن بُنيت معها أواصر علاقات اقتصادية وتجارية ودبلوماسية على مدى عشرات السنين قد بدأت تنفك، على الأقل، عن حكومة بنيامين نتنياهو التي ترتكب المجازر بلا هوادة بحق الفلسطينيين، نساءً وأطفالاً وشيوخاً، انتقاماً من الفعل المقاوم الذي تبقى له الكلمة الأخيرة أكان في الميدان أم على طاولة المفاوضات التي يسعى الإسرائيلي من خلال العدوان على رفح والسيطرة على معبرها أن يحسّن شروط الهدنة المزمعة التي لم يجد مفراً منها وإن باختلاف الشروط بين هذه النسخة أو تلك بوساطة قطرية مصرية.

وهذا جزء من ثمن تدفعه إسرائيل الطامحة لتكون مركز الأعمال والمال والتجارة في الشرق الأوسط. فها هي تركيا تفاجئ العالم بقطع علاقاتها المباشرة مع تل أبيب، مع أن هذه العلاقات لم تنتكس يوماً رغم كل المطبّات التي مرّ بها التاريخ المشترك بين البلدين، فيما مساعي المقاطعة ومعاقبة الاحتلال تتمدّد يوماً بعد آخر إلى بلدان أوروبية وأميركية وأسيوية قطعت علاقاتها أو جمّدتها. ولئن كان قطع تركيا علاقاتها مع إسرائيل أثر مباشر على مركزيتها ومحوريتها الاقتصادية في المنطقة، فإن للحرب على غزة أثرها الواضح في تجميد اندفاعة التطبيع الاقتصادي مع دول الخليج، والأبرز في هذا المجال الإمارات التي باتت مترددة في دعم لا محدود لاحتلال يعمل على إبادة الفلسطينيين وقتلهم وتهجيرهم منذ أكثر من سبعة أشهر. وفي السياق، جاء تقرير موسّع لوكالة «رويترز» أمس الأربعاء، سلطت فيه الضوء على العلاقة طوال الحرب من إبطاء للنشاط التجاري الإسرائيلي مع الإمارات التي أصبحت أبرز دولة عربية منذ 30 عاماً تقيم علاقات رسمية مع تل أبيب بموجب «اتفاقيات إبراهيم» Abraham Accords بوساطة أميركية عام 2020، وحافظت على العلاقة طوال الحرب الإسرائيلية على غزة. ففي أعقاب توقيع الاتفاقيات، بدأ رجال الأعمال الإسرائيليون يتدفقون إلى الدولة الخليجية في رحلات جوية مباشرة من تل أبيب، وأقاموا علاقات تجارية جديدة ووسّعوا العلاقات القائمة التي كانت في السابق سرّية، بعدما شملت الصفقات المعلنة آنذاك استثمارات في الأمن السيبراني والتكنولوجيا المالية والطاقة والتكنولوجيا الزراعية. وفي هذا الصدد، نقلت «رويترز» عن 10 مسؤولين ومديرين تنفيذيين ورجال أعمال إسرائيليين قولهم إن العلاقات التجارية مع الدولة الخليجية ذات النفوذ لا تزال سليمة، لكنهم رفضوا مناقشة إقامة أي صفقات جديدة، في علامة واضحة على مدى تأثير الحرب على غزة. ومن هؤلاء رجل الأعمال اليهودي الألماني رافائيل ناجل الذي يعيش في الإمارات ويرأس مجموعة أعمال خاصة تعمل على تعزيز العلاقات التجارية بين الجانبين، والذي قال: «لا يزال هذا (التطبيع) يحدث. إنه يحدث بشكل أقل». كما قال ستة مصرفيين ومحامين في الإمارات إن العلاقات التجارية بين شركات البلدين تحمّلت الحرب، لكن لم يتم إبرام سوى القليل من الصفقات الجديدة، مشيرين إلى أن حكومة الإمارات كانت حذرة بشأن تعزيز العلاقات مع تل أبيب. وفي الوقت نفسه، في إسرائيل، استُدعي موظفون في العديد من الشركات للخدمة العسكرية، بما أثر سلباً على عملياتها وتوسّعها. وفي غضون ذلك، لم يرد مسؤول إماراتي بشكل مباشر على أسئلة «رويترز» بشأن مدى تأثر العلاقات الاقتصادية بالحرب، لكنه، مع ذلك، قال إن الحوار الدبلوماسي والسياسي سهّل الجهود الإنسانية لمساعدة سكان غزة.

تجدر الإشارة إلى أن الإمارات هي الدولة العربية الوحيدة التي لا تزال تستضيف سفيراً إسرائيلياً. وقد استدعت تل أبيب دبلوماسييها من دول عربية أخرى لها علاقات معها في أعقاب «طوفان الأقصى»، في حين لم ترد وزارة الخارجية الإسرائيلية على طلب مقدم من «رويترز» للتعليق على تفاصيل الموقف. وبعد إقامة علاقات دبلوماسية رسمية عام 2020، سرعت إسرائيل والإمارات بناء شراكة اقتصادية وثيقة، على عكس اتفاقيات السلام المستمرة منذ عقود مع مصر والأردن والتي فشلت في إقامة علاقات تجارية مهمة، علماً أنه تم توقيع اتفاق تجاري بينهما عام 2022. وفي العام الماضي، نمت التجارة 17% مسجلة 2,95 مليار دولار، وفقاً لبيانات مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي الذي قال إنه رغم التباطؤ في أعقاب الحرب، ظلت التجارة أعلى بنسبة 7% على أساس سنوي في الربع الأول من عام 2024.

لقاء نتنياهو باول سفير إماراتي لدى إسرائيل محمد محمود الخاجة في القدس، 2 مارس/ آذار 2021 (كوبي جدعون/ Getty)

نمت التجارة مع الإمارات 7% في الربع الأول من 2024

«تحت الطاولة» من جديد

لجمت حرب غزّة جماح التطبيع العلني، لدرجة أن السياح الإسرائيليين الذين اصبحوا زواراً متكررين للامارات، لم يعودوا يعلنون فنادق دبي ومطاعمها، رغم أن الإسرائيليين يقولون إنهم ما زالوا يشعرون بالامان، فيما يمكن رؤية الناس في شوارع دبي يرتدون الرموز المرتبطة بالقومية الفلسطينية، مثل الكوفية. ويقول لرويترز رجل الاعمال اليهودي بروس غورفين: «لقد اصبحت الامور اكثر سرية، ويوم 7 اكتوبر له علاقة كبيرة بالامر».

التصنيف الائتماني للاحتلال على نار التخفيض مجدداً

يترقّب الاقتصاد الإسرائيلي مزيداً من التخفيض المحتمل للتصنيف الائتماني غداً الجمعة

لندن ـ **العربي الجديد**

النكسات المتتالية تحل على صانعي القرار الاقتصادي والنقدي والمالي الإسرائيلي مع استمرار العدوان الوحشي على الفلسطينيين منذ أكثر من سبعة أشهر، والسبب تفاقم الضعف الاقتصادية الحادة التي كشفها تورّط الاحتلال في حرب لم يستطع تحقيق هدفها الرئيسي المعلن المتمثل بالقضاء على المقاومة التي بتوسّل الغرب ودولاً خليجية للتوسّط معها وصولاً إلى اتفاق يمهّد لإنزاله عن شجرة عالية لم يبلغ مرامي قطف ثمارها رغم توسيع عملياته العسكرية باتجاه مدينة رفح، مع ما يعكسه ذلك من مخاطر تلحق أضراراً كبيرة بالتصنيف الائتماني الذي ينتظر مزيداً من القرارات المؤجلة غداً وفي قادم الأيام.

وفي هذا الصدد، أشارت صحيفة «غلوبز» الاقتصادية والمالية اليومية أمس الأربعاء، إلى أن من المقرر أن تصدر وكالة التصنيف الائتماني الأميركية العالمية «ستاندرد آند بورز» مراجعتها الروتينية لاقتصاد الاحتلال غداً الجمعة، وذلك بعد التخفيض الطارئ للتصنيف الائتماني الذي قررته في 19 إبريل/ نيسان المنصرم بمقدار درجة واحدة من AA- إلى A+ وكذلك خفض التوقعات الائتمانية من «مستقرة» إلى «سلبية»، تزامناً مع تعرّض إيران لهجمات بطائرات مسيرة قالت تقارير دولية إن تل أبيب تقف وراءها، على أثر رد الفعل الانتقامي الذي نفّذته طهران قبل ذلك بأيام بطائرات مسيرة وصواريخ في الداخل الإسرائيلي للمرة الأولى على طول خط الصراع بين تل أبيب والجمهورية الإسلامية. فمن المقرر أن تنشر الوكالة غداً، مراجعة لاقتصاد الإسرائيلي، وفقاً لجدولها الزمني الأصلي، حيث من المفترض أن يعكس التصنيف الائتماني المخاطر المستجدة التي ينكشف عليها الاقتصاد الإسرائيلي. ففي الشهر الماضي، وصلت علاوة المخاطر الإسرائيلية، التي كانت مرتفعة منذ اندلاع العدوان تحت مسمّى «حرب السيوف الحديدية» في أكتوبر 2023، وسط قلق يسود السوق المالية من أن المراجعة القادمة ستتضمن خفضاً آخر للتصنيف، لا سيما أن الوكالة تمنح إسرائيل حتى الآن، تصنيفاً أعلى من تصنيف منافستها «موديز»، وتصنيفاً أعلى بكثير مما تُوحي به ظروف الأسواق نفسها. وفي هذا السياق، تنقل «غلوبز» عن كبير استراتيجيي الأسواق في بنك «هبوعليم» مودي شافرير قوله إن السوق تسعّر السندات الحكومية المقوّمة بالدولار بمستويات مماثلة لتلك الخاصة بدول مثل المجر ورومانيا، والتي حصلت على تصنيف BBB-، أي أقل بأربع درجات من التصنيف الحالي للاحتلال الإسرائيلي. وفي هذا الاتجاه، يقول كبير الاقتصاديين والاستراتيجيين في شركة Agam Leaders أوري غرينفيلد إن «الأخبار السيئة هي أن السوق تقيّمنا فعلاً بتصنيف أقل بكثير من وكالات التصنيف المختلفة. ومن ناحية أخرى، فإن الأخبار الجيدة هي أننا في الصراع بين تل أبيب والجمهورية الإسلامية، أقل»، مشيراً إلى أن «التقلبات وعدم اليقين هي سمة السوق المحلية على المدى القريب. ففي وسائل الإعلام الأجنبية رأينا، على سبيل المثال، أن صفقة إطلاق سراح الرهائن خدمة «داو جونز نيوزوايرز» أمس الأربعاء، ترجيحه أن يتحرّك البنك المركزي الإسرائيلي بحذر بشأن خفض أسعار الفائدة بعدما علقت أنقرة تجارتها الثنائية، بما قد يؤدي إلى ارتفاع إضافي لأسعار المواد الغذائية في الأراضي المحتلة.

وسبق أن سُجّلت في الماضي حالات أقدمت فيها «ستاندرد آند بورز» على تخفيض التصنيف مرتين متتاليتين. وبينما تراقب وزارة المالية علاوة المخاطرة الإسرائيلية بقلق، وهي على اتصال دائم مع وكالات التصنيف، يعتقد مسؤولو الوزارة أن «ستاندرد آند بورز» ستتجنّب أي خطوة في هذه المناسبة، ويرون أن الوضع الأمني قد هدأ مع إيران وبعض وكلائها إلى حد ما منذ القرار السابق الذي اتخذته الوكالة، غير أن حالة عدم اليقين في المنطقة والتطورات في رفح أو على الحدود الشمالية، من شأنها أن تغيّر هذه الصورة بحلول الجمعة.

يُشار إلى أنه بسبب تكلفة الحرب، تضاعف حجم الأموال التي تجمعها وزارة المالية شهرياً أكثر من ثلاثة أضعاف. فمنذ بداية الحرب، أصدرت سندات محلية بقيمة 15 مليار شيكل. وفي أوائل مارس/آذار، جمعت إسرائيل ديوناً مقوّمة بالدولار بقيمة 8 مليارات دولار في الأسواق الدولية. كما أصدرت ثلاثة سندات جديدة بآجال خمس سنوات بفائدة سنوية 5,5%، وعشر سنوات بفائدة 5,5%، و30 سنة بفائدة 5,75%.

تستعد إسرائيل لثاني تخفيض ائتماني خلال شهر واحد

بنك إسرائيل في كريات بن غوريون، القدس، 23 أغسطس 2022 (أحمد غرابلي/ فرانس برس)

ضغط تركي على الفائدة في تل أبيب

القرة ـ **العربي الجديد**

يعتقد خبراء أن لجوء تركيا إلى قطع علاقاتها التجارية مع الاحتلال الإسرائيلي بشكل صداعاً بالنسبة لصانعي السياسة النقدية في تل أبيب، بخاصة في ما يتعلق منها بتقرير أسعار الفائدة. ومن هؤلاء اقتصادي الأسواق الناشئة في «كابيتال إيكونوميكس» أن سيبل المثال، أن صفقة إطلاق سراح الرهائن خدمة «داو جونز نيوزوايرز» أمس الأربعاء، ترجيحه أن يتحرّك البنك المركزي الإسرائيلي بحذر بشأن خفض أسعار الفائدة بعدما علقت أنقرة تجارتها الثنائية، بما قد يؤدي إلى ارتفاع إضافي لأسعار المواد الغذائية في الأراضي المحتلة.

وأوضح «بيتش» في مذكرة، أن وقف تركيا تجارة السلع مع إسرائيل ريثما يتم السماح بدخول المساعدات إلى قطاع غزة، سيكون له تأثير محدود، لكنه حذّر، في الوقت نفسه، من أن الاحتلال يستورد كمية كبيرة من الفواكه والخضروات الطازجة من تركيا، في حين أن التحوّل نحو موردين أكثر تكلفة قد يؤدي إلى ارتفاع تضخم أسعار الغذاء من جديد، مشيراً إلى أن «هذا سيضيف إلى النهج الحذر الذي يتبعه البنك المركزي بالفعل بشأن خفض أسعار الفائدة». ومن هؤلاء تتوقع شركة «كابيتال إيكونوميكس» أن يقوم البنك بخفضها مجدداً بمقدار 25 نقطة أساس (0,25%) فقط هذا العام.

يأتي ذلك فيما تتزايد المؤشرات إلى استفحال غلاء المواد الغذائية والاستهلاكية في دولة الاحتلال، وهذا ما يثير القلاقل بين الإسرائيليين، الأمر الذي دفع موقع «كالكاليست» المتخصص، في الشأني من مايو الجاري، إلى مهاجمة وزير الاقتصاد نير بركات ونعته بأنه «فاشل»، ووصف الحكومة الإسرائيلية بأنها «خائنة»، مشيراً إلى أن نتنياهو تخلى عن الوعد الانتخابي الذي كان قد أطلقه بخفض الأسعار، وفتح الباب أمام هياج غير مسبوق من جانب الحكومة نفسها التي ينتمي إليها قطاع الأعمال، لا سيما مع وجود وزير المالية بتسلئيل سموتريتش ووزير الاقتصاد نير بركات. ومن ذلك، مثلاً، ارتفاع أسعار منتجات الحليب غير الخاضعة للرقابة، فيما من المتوقع أن تحصل زيادة أخرى بنسبة تصل إلى 10%، وهو ما ينعكس على كافة السلع الأخرى التي يدخل الحليب فيها كمنتج أساسي. والثلاثاء الفائت، خصصت صحيفة «هآرتس» افتتاحيتها للحديث عن هذا الموضوع، مشيرة إلى أنه «منذ أسابيع، أصبح ارتفاع الأسعار حدثاً يومياً. فموجة الزيادات المعلن عنها الأسبوع الماضي، مباشرة بعد عيد الفصح، لن تنتهي مع التصريحات الأخيرة لشركات المواد الغذائية. وخلال الشهر المقبل، ستصبح أكثر كلفة منتجات المعكرونة والقهوة ومنتجات الألبان التي يتم التحكم في أسعارها، وعلامات الآيس كريم من شركة يونيليفر والمشروبات التي تسوقها شركة التعبئة المركزية ومجموعة متنوعة من مستحضرات التجميل ومنتجات النظافة. وفي معظم الحالات، سترتفع الأسعار بأكثر من 10%». وبحسب صحيفة «سايبروس ميرور»، يوم الاثنين، «من المتوقع أن يؤثر قرار تركيا وقف جميع علاقاتها التجارية مع إسرائيل على المستهلكين الإسرائيليين بارتفاع مفاجئ في الأسعار في فترة قصيرة من الزمن».

توقعات بتخفيض سعر الفائدة 25 نقطة أساس فقط هذا العام

سوق محانيه يهودا في القدس، 30 سبتمبر/ أيلول 2022 (جيل كوهين ماجين/ فرانس برس)

رؤية

كونت لا دي نتنياهو

جواد العناني

لا يمكن أن يكون الشعب الأميركي جاهلاً بالأمور إلى درجة أن إحدى محطات التلفزة الأميركية تستضيف اثنين من أتباع الديانة اليهودية المتصهينين، فيقولون إن إسرائيل يجب أن تكمل حملتها العسكرية ضد غزة حتى تنهي المقاومة، وإن لم يفعلوا ذلك فستتكرر واقعة السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023. ويدعي هؤلاء أن المقاومة تختبئ خلف الأطفال والأسر، ولهذا يصبح هؤلاء أهدافاً غير مقصودة للقذائف والمتفجرات الإسرائيلية. وطبعا يكرر هؤلاء ادعاءات نتنياهو الذي يقول إن جيشه يطبق أعلى درجات الحرص لتجنيب النساء والأطفال من أبناء غزة خطر الإصابة. قلنا لما سمعنا هذا الكلام العبقري، وما الجديد؟ أليست هذه كلها الحجج التي ساقها هتلر ضدهم، أو ليست هذه مبررات ضرب ناغازاكي وهيروشيما بالقنابل النووية؟ أو ليست هي مبررات الفرنسيين في حربهم ضد المناضلين الجزائريين في حرب التحرير، أو ليس هذا ما كان يقوله العنصريون حكام جنوب أفريقيا في زمن الحرب عندما كان المناضلون الأفارقة يحاربون ضد مستعبديهم من البيض؟ ألم يكن هذا جزءاً مما قاله الجنرال كستر الأميركي لما ارتكب المذابح ضد أطفال ونساء الهنود الحمر، إلى أن لاقى حتفه بعدما هزم في معركة ليتل بيغ هورن Little Big Horn؟

لم تكن نهاية كل من هؤلاء المجرمين إلا ما يتوقع منها أن تكون، وترى المجرمين يُعْرفون من سيماهم. فعينا نتنياهو زائغتان، ويبلع ريقه كلما قدم لنا واحدة من أكاذيبه، وهو يستنجد بالرئيس جو بايدن كي لا تستدعيه محكمة العدل الدولية للوقوف أمام القضاء الدولي مثل أسلافه من المجرمين، ولغة جسده وحركاته تكذب كل ما يدعيه من شجاعة ورباطة جأش، والحقيقة الأساسية أنه هو المختبئ خلف النساء والحماية الأميركية. ولكنني لو فكرت للأمام، لقلت إن نتنياهو هو من أكثر الأسباب التي أدت إلى إعادة النظر من كثيرين في العالم ممن أغوتهم الدعاية والبروباغاندا الصهيونية في إسرائيل وأهدافها وعدوانيتها وعدم احترامها للعالم. يعيش دون كيخوتي بنسخته السيئة واللاأخلاقية في شخص نتنياهو وزمرته. فالشخص الذي رسمه ميغيل دي سيرفانتس الإسباني في كتابه الموسوم في جزئه الأول الصادر عام 1605 «العبقري النبيل دون كيخوتي دي لا مانشا»، أما الجزء الثاني الصادر عام 1615 فقد جاء موسوماً « العبقري الفارس دون كيخوتي دي لا مانشا». فالمجنون في شخصية دون كيخوتي يتمتع بأخلاق وفروسية مضى عصرها وتلاشت. أما نتنياهو فهو لا خلق له ولا ضمير.

لقد خسرت إسرائيل من حربها السافرة على قطاع غزة الكثير من سمعتها. ولقد أنفقت أبواق دعايتها عشرات المليارات شراءً لضمائر كتاب يحرفون التاريخ. وقَصَصيين يبتدعون أشياء يجعلونها تبدو كأنها حقائق. وآخرين يكتبون سيناريوهات أفلام مفبركة لا أساس لها من الصحة من أجل أن تظهر ظلمها لأهل فلسطين على أن الغاصبين المحتلين لأرض فلسطين هم المظلومون، وأن الذين اغتصبت أرضهم هم الظلمة الإرهابيون. وحتى لو لم يذكر اسم نتنياهو تحديداً من بين الأسماء التي ستصدرها قريباً (أو ربما أصدرتها عند صدور هذا المقال) محكمة الجرائم الدولية، فإن أسماء بارزة من بطانته سوف تستدعى، ومن سيصدق حينها أن نتنياهو بري، بل هو ناج بسبب الضغوط السياسية التي تمارسها الولايات المتحدة. وسوف تكون النتيجة التي لا مهرب منها أن الرجل ضحى بالمقربين إليه كي ينجو بنفسه. وماذا ستكون نتيجة انتهاء الحرب على غزة سوى دعوته من المحكمة الإسرائيلية ليجيب عن الاتهامات الموجهة ضده بالكذب وسوء الائتمان على أقل تقدير.

أما الأمر الأخير فهو أن الضحايا والشهداء الذين ارتقوا بفعل آلة الحرب المستهدفة لهم سوف تكون جزءاً من ضمير الشعب الفلسطيني الذي لن ينساها أبداً، وسيعمل حتى يأتي ذلك اليوم الذي ينصفون فيه هؤلاء الضحايا من جلاديهم. وقد شاهدت صباح الأحد الماضي فيلماً تسجيلياً عن حرب الجزائر ضد الفرنسيين، وراقبت أفعال الفرنسيين كما أوردها ضباطهم وساسيوهم الذين تصدوا للثورة الجزائرية إبان عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، فوجدت أن كلا الطرفين يسلك نفس الأسلوب، ويقول نفس الكلام الدعائي المغبرّ بدءاً من الجنرال ديغول وانتهاء، بالذين رفضوا ذلك وسعوا لإسقاطه.

سعى الفرنسيون لقتل قادة الثورة وألّبوا جزءاً من أهل الجزائر ليعمل معهم، وزرعوا جواسيس داخل حركة الثورة، وألبوا أفراد الشعب المغلوب على أمرهم على قادة الثورة بأنهم لا يأبهون بدمائهم، وأجبروا طائرة تقل أحمد بن بلّة ورفاقه الأربعة على الهبوط واعتقالهم، ثم عادوا ليفاوضهم. ولعل أذكى حيلة استعملها الفرنسيون هي السعي لخلق فرنسا الكبرى التي تضم الجزائر على أسس الإخاء، والمساواة والحرية. ونكلوا وقتلوا واستخدموا النابالم لحرق المحاصيل والحقول والناس. ومشاهد المصابين بالنابالم وجلودهم تسيح، خاصة إذا حاول أحد مسح أجزائها عن جسد المصاب. ألا يذكرنا هذا جملة وتفصيلاً بما تفعله القوات الإسرائيلية بالمدنيين من الأطفال والنساء. إسرائيل قوة غازية على أرض فلسطينية، وهم ليسوا أدهى ولا أذكى من الفرنسيين، وفي النهاية لا بد أن يصل عقلاؤهم إلى حل تفاوضي مع الجانب الفلسطيني. وأما الجزء الأهم، فهو أن المعركة أفرزت عدداً من الانقسامات العميقة. فالهيود الذين يريدون أمن إسرائيل بالانخراط في المنطقة لا يؤمنون بأن العنف المفرط سوف يوصل إلى ذلك الهدف، بل على العكس تماماً. فالفلسطينيون ومعهم قطاعات واسعة من الشعب العربي المناصر لهم لن يكلوا حتى يحقق الفلسطينيون هدفهم في دولتهم المستقلة القابلة للحياة والمتمتعة بكرامتها. هذا الانشقاق في صفوف اليهود في العالم خلق الرغبة عند كثير من اليهود في النأي بأنفسهم عن الحركة الصهيونية أو شبيهة الصهيونية.

وفي مقابلة مع إحدى الفتيات اليهوديات في الولايات المتحدة قالت إن 40% فقط من اليهود هم صهاينة، بينما تبلغ هذه النسبة حوالى 80% من المسيحيين الإيفانجليين Evangelical Christians في الولايات المتحدة. وفي نفس الوقت كذلك، تعززت الفكرة المهمة التي ترفض فكرة انتقاد إسرائيل أو الصهيونية أنها مساوية لـ«اللاسامية». هذا المنطق المتهالك لم يعد ينطلي على كثير من الشباب في الولايات المتحدة الذين ملوا وضجروا من مسؤوليهم الذين يرتشون من الأموال الصهيونية للوصول إلى مراكزهم، والذين يتنطعون للدفاع عنها. لعلنا نتذكر في هذا الصدد ما قاله كل من البروفيسور جون ميرشايمر أستاذ العلوم السياسية في جامعة شيكاغو، والبروفيسور ستيفن والت عام 2009 في كتابهما الموسوم «اللوبي الإسرائيلي والسياسة الأميركية الخارجية». لقد أكدا أن ما يقوم به اللوبي لصالح إسرائيل والمسمى AIPAC من مساواة النقد لإسرائيل باللاسامية، ومن دفاع عن كل قرارات إسرائيل بالرغم من الضرر الذي تحدثه للمصالح الأميركية يجب أن يتوقف، وعلى المسؤولين ألا يبالغوا في حماية إسرائيل وأن توضع لهذا الأمر حدود. ويذكرني هذا بالبيت الوارد في قصيدة ابن عُمير البغدادي الذي خاطب زوجته في بغداد من مقر إقامته بالأندلس: جاوزتِ في نُصحِهِ حداً أضر به من حيث قدّرت أن النصح ينفعه.

وقد صدر هذا الكتاب من قبل الأستاذين عام 2009 وقد حضرت لهما محاضرة عام 2010 في عمان، عندما جاءا ليروجا للكتاب الذي تصدر قائمة مبيعات الكتب من كثرة ما وُجه إليه من نقد من قبل أنصار الصهيونية في الولايات المتحدة. ومن الواضح أن الكتاب كان صحيحاً في توقعاته التي سبقت آخر خمس حروب إسرائيلية على غزة وأهلها. ولا يمكن أن يكون هذا البحث في منافع نتنياهو غير المقصودة خدمة للقضية الفلسطينية دون الحديث عن ثورة الطلبة الأميركان والإنكليز والفرنسيين، وكذلك في المكسيك وكندا وأستراليا واليابان، والذين ما ثاروا ضد أي قضية يخالفون فيها موقف حكوماتهم إلا ونجحوا في تغييرها بدءاً من الحرب ضد فيتنام، إلى الحرب ضد العنصرية Apartheid في جنوب أفريقيا، إلى إنهاء الحرب في البوسنة وغيرها. ويجب أن نتذكر أن الطلاب يطالبون بمقاطعة إسرائيل ووقف مدها بالساعدات، وعدم التعامل مع نتنياهو وبطانته واحترام إرادة المتظاهرين من مسيحيين ومسلمين ويهود ضد مواقف الإدارة الأميركية السيئة والمتقلبة.

دائرة البغي تدور على نتنياهو بعدما عاث في الأرض فساداً، وعطل العملية السلمية وساهم في قتل عشرات الألوف من الشعب الفلسطيني وجرح وجوّع الملايين منهم.